العنوان: المصالحة الوطنية بين الإسلاميين و اليساريين ضرورة تاريخية
المصدر: مجلة الفرقان - المغرب
المؤلف الرئيسي: طلابي، محمد
المجلد/العدد: ع 41
محكمة: لا
التاريخ الميلادي: 1998
الصفحات: 67 - 72
رقم MD: 358381
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: IslamicInfo
مواضيع: المغرب، المذاهب السياسية ، الفكر السياسي، الحركات الإسلامية ، اليسار السياسي، المصالحة الوطنية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/358381

المصالحة الوطنية بين الإسلاميين واليساريين ضرورة تاريخية

ذ. محمد طلابي

هذا المقال كتب قبل الرسالة التي بعث بها امحمد طلابي إلى اللجنة المركزية ل (م.ع. د.ش) يعلن فيها انتقاله من الماركسية إلى الإسلام.

أولا لا بد أن أحدد مفهومي : يساري، وإسلامي حتى أتفادى سوء الفهم والتفاهم مع غيري .

فاليساري في منظوري وفي الواقع الملموس هو ذلك المناضل أو ذلك التيار أو الهيئة الحزبية التي تتبنى عن وعي أحد المذهبين الفكريين والسياسيين وهما : المذهب اللبيرالي، أو المذهب الاشتراكي . باعتبارهما طريقا للتنمية والنهضة والتحرر .

والإسلامي في رأيي وفي الواقع الملموس هو ذلك المجاهد أو ذلك التيار أو تلك الهيئة التي تتبنى عن وعي الإسلام السياسي كطريق للتنمية والنهضة والتحرر .

فتيار اليسار غالبا يتخذ من النظرية الوضعية مرجعية عليا لنهجه الفكري والسياسي . في حين يتخذ الإسلامي من الإسلام كديانة سماوية مرجعيته الفكرية والسياسية .

والسؤال الذي أريد طرحه هو هل اختلاف المرجعية النظرية يؤدي بالضرورة إلى العداء والتناحر ؟

إن الفرضية السياسية التي أميل إليها هي أن هذا الاختلاف في المرجعية الفكرية لا يؤدي بالضرورة إلى الصراع التناحري بل إلى الاختلاف التفاعلي، بشرط أن يتجاوز كل تيار من التيارين الكبيرين مرحلة الطفولة الفكرية والسياسية وبضبط قواعد اللعبة السياسية الحقة لا المغشوشة .

وبلوغ سن الرشد الفكري والسياسي عند مناضلي التيارين معا يتطلب مجاهدة النفس الفردية والجماعية داخل كل تيار، والقيام بنقد صارم، بدون تجريح للذات وللآخر .

أيضا بلوغ سن الرشد السياسي والفكري عند المناضل اليساري والمناضل الإسلامي يقتضي الإحساس العميق بالمرحلة التاريخية التي دخلتها المجتمعات البشرية الآن، والإحساس القوي بالفجوة التاريخية والحضارية العميقة التي تفصل أمتنا المتأخرة عن حضارة الغرب المتقدم .

أو بعبارة أخرى إن بلوغ سن الرشد عندنا جميعا يتطلب الإحساس بأن مجتمعنا المغربي وأمتنا العربية والمسلمة معرضة لخطر الانتحار الجماعي إذا لم نجمع كل القوة .

هذه كلها قضايا تفرض علينا جميعا القيام بمصالحة وطنية وتسوية تاريخية بين كل التيارات السياسية التي أنتجها هذا الشعب الولاّد هذا الشعب المكافح في الفترات العصيبة من تاريخه الطويل .

1- خطر الانتحار الجماعي وغريزة حب البقاء والصحوة الإسلامية :

إن حب البقاء والتشبث بحبل الحياة غريزة عند الفرد، وعند الجماعة سواء كانت هذه الجماعة أمة أو مجتمع أو شعب . وعند ما تتعرض ذات الجماعة لعدوان من الداخل أو من الخارج فإنها تنتج آليات للدفاع الذاتي ومقاومة

العدوان الذي يبغي فناءها أو اضمحلالها .

وما هو مؤكد أن مجتمعنا المغربي وأمتنا العربية الإسلامية معرضة الآن وخلال القرن المقبل لخطر التحلل والذوبان للهوية والمجتمع أي معرضة لخطر الانتحار الجماعي . هذا الخطر الذي يمكن تشخيص معالمه في الأحداث التالية :

الحدث الأول : فشل مشروع الوطنية لما بعد الاستقلال فلم تتمكن الاختيارات السياسية والاقتصادية الرسمية من تحقيق الأمن الاقتصادي لوطننا، وازداد اعتمادنا على الرأسمالية الغربية والعالمية في تحقيق أمننا الغذائي والصناعي .

وتراجعت قدرتنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي لبلدنا، وبالتالي لم نكمل استقلالنا، بل ازدادت تبعية الوطن للمركز الاستعماري الجديد .

وفشل مشروع التنمية بعد الاستقلال أدى إلى ابتعادنا على مركز الدورة الحضارية العالمية، فأصبحنا نعيش، كمجتمع ودولة، على هامش الدورة الانتاجية والاقتصادية العالمية، وبتوالي أربعة عقود ازداد ابتعاد أمتنا عن مجرى التاريخ الرئيسي .

وداخل الوطن، أصبح القسم الأكبر من المجتمع وفئاته العريضة الفقيرة يعيش على هامش الدورة الانتاجية والاقتصادية الوطنية، عاجز عن المشاركة في الإنتاج وتنمية الثروة الوطنية، أي أن القسم الأكبر من أمتنا أصبح عاطلا أو معطلا عن العمل . وكما تعلمون فأكثر من 50% من المواطنين المغاربة يقتاتون ويعيشون من العمل على هامش النظام الإنتاجي المنظم، أي 50% ينتمون إلى ما يصطلح عليه بنظام الاقتصاد اللاشكلي كالباعة المتجولين بالخضر والسجائر والتهريب ... وغيرها .

ومع فشل مشروع التنمية الوطني، اضطرت الاختيارات الرسمية حفاظا على مصالح الطبقات السائدة والغرب الرأسمالي أن تقبل بالخضوع لتوجيهات صندوق النقد الدولي وباقي المراكز المالية وتتبنى إعادة الهيكلة وهي سياسة استعمارية هدفها تخلي الدولة عن وظيفتها الاقتصادية في التنمية ووظيفتها الاجتماعية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها . وتخليها عن سياسة التخطيط الاقتصادي، وبيع ثروة الأمة في القطاع العام للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي، قصد تسديد ديون المغرب للرأسمالية العالمية بعيدا عن إعادة توظيفها في التنمية الوطنية .

.. يلزم من الرشد السياسي والفكري عند المناضل اليساري والمناضل الإسلامي يقتضي الإحساس العميق بالمرحلة التاريخية التي دخلتها المجتمعات البشرية الآن ..

كما تفرض سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية إجبارية فتح السوق الوطنية أمام التجارة العالمية بالتدريج لتنفتح تماما سنة 2010 م .

وستكون النتيجة انهيار المقاولة الاقتصادية المغربية وانهيار النسيج الاقتصادي، وبالتالي انهيار النسيج الاجتماعي الحي، وإذا لم نهب هبة رجل واحد لتجديد المقاولة الاقتصادية وتقويتها حتى تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية عند 2010م .

فإن بلادنا يمكن أن تتعرض، لا قدر الله، لانتحار جماعي، تفقد فيه الدولة سيادتها أمام جبروت المراكز المالية والاقتصادية العالمية، ويختنق فيه النشاط الاقتصادي والتنمية، وتعم البطالة والعطالة المجتمع بكامله، وتفقد إلى الأبد إمكانية الالتحاق بركب الحضارة العالمية ونفقد مقعدنا في الخريطة التاريخية المقبلة . ونفقد المناعة المكتسبة ضد أمراض الغرب الاستعماري وفي تقديري

أن الصحوة الإسلامية الجارية في الوطن العربي والإسلامي ومن ضمنه مجتمعنا المغربي والمغاربي هي تعبير واع أو غير واع عن هذا الخطر الذي يهدد الأمة بالانتحار، فهو تعبير عن غريزة حب البقاء، والتعبير عن التشبث بحبل الحياة. خصوصا وأن ديننا يحرم الانتحار.

لقد وجدت الفئات العريضة من شعبنا نفسها على هامش التاريخ والحضارة، والإنتاج ووجدت نفسها أيضا على هامش الدورة السياسية في وطنها، إذن وجدت نفسها عاطلة عن خلق الإبداع والإنتاج وعاطلة عن المشاركة في صنع القرار السياسي. ووجدت نفسها أيضا على هامش الحياة بسبب الفقر الذي يحاصرها والمرض والأمية والجهل الذي ينخرها. وبحسها السياسي والحضاري تأكدت أن سبب تهميشها هو تحالف الغرب الاستعماري مع المفسدين في الداخل، المفسدين للحياة السياسية بنهج خطة التزوير، والمفسدين للاقتصاد الوطني عن طريق التدبير والاختلاس لأموال الدولة، والتستّر على المهربين للأموال والمخدرات، والمتهربين من أداء الضرائب وهم بالألوف، والمفسدين لأخلاق الشعب النبيلة الموروثة عن الإسلام وحضارة الإسلام وقيم الصدق من العمل والأمانة من المسؤولية والفطنة من الأداء والتهميش أيضا يخلق الإحساس بالدونية وهدر الكرامة وهدر آدمية المواطنين.

لقد أحس المجتمع أنه يتعرض لعدوان منظم يبغي تدمير ذاته وهويته فأنتج آليات الدفاع. من هذه الآليات الاحتماء بحصن الإسلام.

وفي تقديري أن الحركات الإسلامية والصحوة هي في الأصل حركة اجتماعية وإن اتخذت شكل إيمانية في البداية أي الدعوة إلى العودة إلى الإيمان وتجديد الإيمان الديني عند المسلمين. ومحاربة كل أشكال الشرك الموروثة من عصور الانحطاط أو موجة الالحاد الواردة من الغرب.

إنها الموجة الثانية لحركة التحرر الوطني. فالموجة الأولى حررت الأرض والثانية تبغي تحرير الإنسان من الاستعمار الثقافي والاقتصادي وتعتبر أن الإسلام أضحى البديل الأوحد للتحرير بعد أن فشلت «الليبرالية» و«الاشتراكية» في تحقيق التنمية والتحرر من الاستعمار؟!!

.. الصحوة الإسلامية الجارية في الوطن العربي والإسلامي ومن ضمنه مجتمعنا المغربي والمغاربي هي تعبير واع أو غير واع عن هذا الخطر الذي يهدد الأمة بالانتحار..

مع أن هذا الاتهام من طرف الإسلاميين بفشل الليبرالية والاشتراكية هو اتهام باطل، فالعدالة الاجتماعية التي جاءت بها الاشتراكية والديموقراطية السياسية وحقوق الإنسان التي جاءت بها الليبرالية هي الغائب الأكبر في كل تجارب التنمية في وطننا العربي. فما جرب ليس أكثر من ليبرالية رثة وحداثة رثة وديموقراطية رثة.

وما الليبرالية المفترى عليها في بلادنا إلا ليبرالية متوحشة وهمجية ولذا يجب أن يكون التيار الإسلامي يقظا وأن لا يرتكب الخطأ القاتل استقبالا كما سنرى لاحقا، لأن في مصلحة المقاومة ضد الانتحار الجماعي إدماج كل القيم والمبادئ الإنسانية في مشروعنا النهضوي.

إن تحقيق المصالحة التاريخية بين التيار الإسلامي والتيار اليساري يتطلب منا جميعا القبول بالنصيحة: بالنقد والنقد الذاتي أو المجاهدة والجهاد الفكري.

2- في نقد الفكر المراهق عند التيار اليساري:

إن اليسار العربي عموما، ليبراليا، اشراكيا أو قوميا ارتكب خطأ في التعامل مع بعض الاطروحات السياسية الواردة من

الغرب وارتكب بعض الأخطاء في تعامله مع التراث والإسلام .

وأول هذه الأخطاء التعامل السطحي والساذج مع مبدأ العلمانية وكيف أن تبنيه لهذا المبدأ أورطه في عداء وهمي مع الدين الإسلامي .

وكيف أن البعض خلط بين العلمانية والإلحاد ، وبين العلمانية والديموقراطية ... إلخ .

إن العلمانية في التعريف البسيط لها : أنها نزعة سياسية جاءت لتهتم بأمور الدنيا وتعيد الاعتبار للقضايا الدنيوية التي أهملتها أو همّشتها الكنيسة أو السلطة الدينية في الغرب وهذه القضايا هي : الدولة أو السياسة، العقل، والجسد وحاجياته الغذائية والجنسية .

فالعلمانية في الغرب المسيحي هي الرغبة في تحرير الدولة والعقل والجسد من جبروت الكنيسة . وبالتالي فهي أصيلة في بيئتها في الغرب.

وقد نقل العلمانيون العرب هذا الموقف وأرادوا تطبيقه على الدين الإسلامي في علاقته مع الدولة . أي طالبوا بتحرير السياسة أو الدولة من قهر الدين الإسلامي ؟!

لكن ما نسوه هو أن التجربة التاريخية للإسلام تختلف نوعا عن التجربة التاريخية للمسيحية في الغرب.

فانتشار المسيحية في الغرب أدى أو ساهم بشكل أو بآخر إلى انهيار الدولة المركزية القوية للامبراطورية الرومانية .. وأدى مع عوامل أخرى إلى فراغ سياسي أي فراغ في الدولة القوية فانتشرت الاقطاعيات وهي كيانات سياسية ما تحت الدولة وقد ملأ هذا الفراغ النظام الكنيسي الديني تحت سلطة البابا .

أما انتشار الإسلام فقد أدى بالعكس إلى بناء كيان الدولة المركزية العربية الإسلامية القوية وحال دون تشكل الكنيسة في المجتمع الإسلامي .

وإن أعطت التجربة المسيحية في الغرب سيطرة الكنيسة أو الدين على الدولة فإن تجربة الإسلام التاريخية أعطت العكس فالحكام والدول السلطانية هي التي وظفت وسخرت الدين لصالحها وبالتالي فالإسلام هو الذي تعرض لجبروت الدولة والحكام وليس العكس . إذن فالعلمانية المطلوبة عندنا معكوسة وهي تحرير الدين الإسلامي من جبروت وتسلط الحكام وليس العكس وهذا مالم ينتبه له العلمانيون العرب والمسلمون المحدثون .

.. إن تحقيق المصالحة التاريخية بين التيار الإسلامي والتيار اليساري يتطلب منا جميعا القبول بالنصيحة : بالنقد والنقد الذاتي أو المجاهدة والجهاد الفكري..

والخطأ الفكري الثاني في تعامل العلمانيين العرب مع الإسلام سواء كانوا حكاما أو تيارات هو عجزهم عن فهم أن الإسلام علماني بالأصل أي اهتم بالشأن الدنيوي من دولة وعقل وجسد ، فهو لم ينف الجسد واعترف بحاجياته بما فيها الغريزة الجنسية بعكس المسيحية في الغرب التي حرمت الراهب المؤمن من حقه في الغريزة الجنسية بحرمانه من الزواج .

فهذا أيضا فرق نوعي بين تجربة الإسلام وتجربة المسيحية . والخطأ الثالث والذي ينم على مراهقة في الفكر وهو الخلط بين العلمانية كمبدأ جاء لفصل السلط وتنظيمها ، وبين فكرة الالحاد . فالعلمانية الغربية لم تكن ملحدة ومازالت والدليل أن دساترها العلمانية تسمح بتشكيل الأحزاب المسيحية وممارستها السلطة عن طريق الديموقراطية .

ولا ننسى أن هذه المراهقة في الفكر العلماني العربي طالت حكاما وأنظمة وليس غريبا أو صدفة أن النهوض الإسلامي حدث في الأنظمة السياسية العلمانية المتطرفة في تونس مع بورقيبة وإيران مع الشاه والجزائر مع

علمانية المستعمر وبعده وتركيا مع مصطفى كمال وغيرها .

والخطأ الثالث عند التيارات اليسارية هو الخلط بين العلمانية والاشتراكية والليبرالية وما بين العلمانية والديموقراطية . فاعتبروا كل علماني ديموقراطي وهذا غير صحيح إطلاقا واعتبروا كل إسلامي غير ديموقراطي وهذا ليس معقولا . فجل العلمانيين حكموا تحت راية الحزب الوحيد . وبالتالي لا يمكن أن نضفي صبغة ديموقراطي على كل من يدعي العلمانية كقناعة فمن يرفض التعددية ليس ديموقراطيا : اشتراكيا كان أو ليبيراليا أوقوميا أو علمانيا. **فمن يرفض الاعتراف القانوني والسياسي بالأحزاب الإسلامية ليس ديموقراطيا.**

3- في نقد الفكر المراهق عند التيار الإسلامي :

بقدر ما تعاملت شريحة هامة من التيار اليساري والعلماني بطفولة فكرية مع الإسلام ومع المفهوم الأصيل للعلمانية في الغرب، بقدر ما تعامل قسم عريض من التيار الإسلامي الاخر بطفولة فكرية مع قضايا لا لشيء إلا لكونها واردة من الغرب الاستعماري والغرب الإنساني. فيدعو الإسلامي القاصر إلى رمي السلة الغربية بكل بيضها الصالح والطالح معا . وهكذا نجد بعض التيارات الإسلامية، وفي هذا البلد الأمين، تعتبر الديموقراطية كفرا وفسقا . وهي في الواقع تحكم انطلاقا من حكم مسبق على الغرب بدون تمييز وبحكم واقع من خلال مضمون الديموقراطية الرسمية ببلادنا التي هي ديموقراطية رثة بكل المعاني ولا علاقة لها بالديموقراطية الحقة .

ورفض الديموقراطية السياسية كمنتوج ليبرالي إنساني هو رفض للحرية التي نكافح جميعا من أجلها . فهو رفض لسيادة الأمة المسلمة على تقرير مصيرها بنفسها . والديموقراطية لا تتعارض إطلاقا مع الإيمان ومع الإسلام . فالإسلام بعكس المسيحية الكاتوليكية في الغرب ملك مشاع بين كل المسلمين وبين كل أبناء الشعب الواحد، ومادام الإسلام ملكا جماعيا للأمة فالأمة أو الشعب هي الوحيدة التي لها حق التأويل والاجتهاد من أمور دنياها ودينها ،وطرح الاجتهاد ، في شكل برامج، للشعب للموافقة عليه لن يتأتى إلا من خلال إرادة المجموع .

> **.. تعامل شريحة من التيار اليساري والعلماني بطفولة فكرية مع الإسلام ومع المفهوم الأصيل للعلمانية في الغرب، بقدر ما تعامل التيار الإسلامي مع الغرب الاستعماري والإنساني..**

وكذلك فالشعب المسلم هو المكلف من طرف الله بالأمانة في الأرض وبالتالي فهو المسؤول عليها والأمانة ليست أكثر من إقرار العدل والإحسان، ومن تعطاه المسؤولية تعطاه السيادة في القرار والسيادة جوهر الديموقراطية السياسية .

فرفض الديموقراطية في نهاية المطاف يخدم مصالح الغرب الاستعماري ويخدم طغيان الحكام وسيادة الحكم الفردي على المجتمع .

فالديموقراطية الحقة غير مرغوب في تطبيقها من طرف الغرب الاستعماري في وطننا لسبب بسيط هو كونه على إدراك تام بأن إشاعة الديموقراطية سيتعارض في النهاية مع مصالحه الحيوية والاستراتجية في المنطقة كما حدث في تركيا مع حزب الرفاه الإسلامي، وفي

الجزائر مع فوز جبهة الانقاد الإسلامية .
فعلى التيارات الإسلامية أن تعيد النظر في موقفها من الديموقراطية ومن مبدأ الحداثة أيضا لكي نخدم حقا مشروع النهضة .

فالحداثة بكل بساطة تقوم على آليتين هما :

* تفجير الطاقة الإبداعية الكامنة في الفرد والجماعة بواسطة الحرية التي هي الديموقراطية من الناحية الإجرائية والعملية .

* وتفجير الطاقة الكامنة في الطبيعة بواسطة العلم : الذي هو التكنولوجية (العلم التطبيقي) من الناحية الإجرائية والعملية .

فهاتان الآليتان للحداثة هما سر الثورات المتوالية في الغرب منذ العصر الحديث إلى عهد الموجة الحضارية الثالثة الجارية الآن .

وهل هناك تعارض أو عداء بين مبدأ الحداثة المسطر أعلاه وبين تعاليم الإسلام التي تعتبر العلم والعمل عبادة؟ الجواب بالطبع لا .

أما الديموقراطية والحداثة التي نعتبرها جميعا كفرا وبهتانا فهي الحداثة الرثة والديموقراطية الرثة وهي بالتأكيد منتوج سياسي وثقافي استعماري يتطلب الجهاد ضدها.

إن الإسلامي الغيور حقا على أمته والمتخوف على مصيرها هو ذلك المناضل القادر على إدماج قيم الغرب الإنسانية في منظومته الإسلامية بوعي تام بأن الديموقراطية السياسية والحداثة أسلحة وسيوف إذا امتلكها فإنه امتلك القدرة مستقبلا على قطع عنق الاستعمار ببلادنا. وذلك من أسباب القوة وإعداد لرباط الخيل للمعركة الحضارية الشرسة الجارية بيننا وبين الغرب الاستعماري . والخلاصة إن المصالحة التاريخية بين التيار الإسلامي والتيار اليساري ممكنة للغاية عن طريق مراجعة الذات باستمرار ونقد المفاهيم على الدوام والاستعداد للحوار، والاقتناع التام بأن لا أحد يملك الحقيقة المطلقة وأنه هو الحق والكل باطل .

.. المصالحة التاريخية بين التيار الإسلامي والتيار اليساري ممكنة عن طريق مراجعة الذات .. ونقد المفاهيم .. والحوار، الاقتناع التام بأن لا أحد يملك الحقيقة المطلقة وأنه هو الحق والكل باطل ..

والمصالحة ممكنة بتحديد عناصر الائتلاف واستبعاد عناصر الاختلاف. «وكم من حاجة قضيناها بتركها».

وفي تقديري أن الائتلاف ين التيارين يتطلب التراضي وعلاج القضايا التالية :

1- تشارك الدائرتين الدينية والسياسية .

2- نبد فكرة التكفير وفكرة الالحاد واعتبارهما غريبتين عن مجتمعنا المسلم .

3- اعتبار الإسلام والقيم الإنسانية الرافعة الأساسية للنهضة .

4- إعادة الاعتبار لفكرة الديموقراطية والحداثة في فكر الإسلاميين .

5- نبد عنف الدولة والعنف السياسي وتبني النضال الديموقراطي المدني .

6- خلق جبهة عريضة حول نقطتين ملحتين وهما:

* تعبيد الطريق الديموقراطي إلى السلطة وإشاعة حقوق الإنسان .

* مكافحة الفساد ببلادنا : السياسي، الاقتصادي والأخلاقي، في نظري ذلك هو المدخل العام لبناء الكتلة التاريخية الشعبية القادرة على إنجاز مهام النهضة الحضارية لبلادنا وتفادي خطر الانتحار الجماعي للأمة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وعصر العولمة ■